زيادة 3٪ سنوياً وتراجع شهري بنحو 0,21٪

«الائتمان» يبقى عند أبطأ نمو سنوي في 5 سنوات

أحمد موسى

ظلت وتيرة نمو الائتمان الممنوح من المصارف الكويتية خلال شهر يناير، عند ادنى مستوي منذ 5 سنوات، حيث سجل الائتمان انخفاضا بنسبة 0,21٪ على اساس شهري مقارنة بديسمبر الماضي ونمو سنوي 3٪ مقابل يناير 2016.

وتراجعت قيمة الائتمان بنحو 73,7 مليون دينار لتصل الى 34,2 مليار دينار في يناير الماضي مقارنة بديسمبر فيما بلغ النمو على اساس سنوي نسبته 3,06٪ بإضافة مليار دينار للائتمان بمقارنة سنوية بشهر يناير من العام 2016 حيث وصل قيمة الائتمان الممنوح الى 33,2 مليار دينار.

القروض الشخصية

وانخفض اجمالي الاقراض المقدم لشراء اوراق مالية في يناير الذي شهد فورة البورصة متراجعا بنسبة كبيرة وصلت الى 7,35٪ من 2,88 مليار دينار بنهاية ديسمبر الى 2,67 مليار دينار بنهاية يناير الماضي بانخفاض وصلت قيمته الى 212 مليون دينار.

وأطفت تراجعات الائتمان المقدم لشراء اوراق مالية على الزيادات الطفيفة التي شهدها الائتمان الشخصي والائتمان الاستهلاكي لتكون المحصلة تراجعا شهريا طفيفا حيث زاد الائتمان المقدم من البنوك للقروض الاستهلاكية بقيمة طفيفة وصلت الى 1,7 مليون دينار بزيادة طفيفة بنسبة 0,14٪ مقارنة بالتسهيلات الائتمانية المقدمة في ديسمبر.

وكذلك زاد الائتمان المقدم للقروض المقسطة بنسبة 0,8٪ لتزيد شهريا بما قيمته 80,5 مليون دينار لتصل التسهيلات المقسطة الى 10,16 مليارات دينار نهاية يناير الماضي.

وتعد التسهيلات الاستهلاكية هي تلك التسهيلات التي تمنح للعميل بغرض تمويل شراء احتياجاته الشخصية من السلع الاستهلاكية والمعمرة أو لتغطية نفقات التعليم، وجاء تباطؤ القروض الاستهلاكية والمقسطة بعد تشديد المركزي في شهر سبتمبر 2015 إجراءاته الرقابية على القروض الشخصية للحد منها أو ما عرف وقتذاك بأزمة الفواتير.

تراجع القروض الشخصية إلى 14,3 مليار دينار وبنسبة 0,88٪

إصدارات الدين العام تضاعفت إلى 3,5 مليارات دينار بزيادة 130٪ عن بداية 2016

الودائع الحكومية تسجل ثاني ارتفاع شهري إلى 6,8 مليارات دينار

وتراجع اجمالي القروض الشخصية بنهاية يناير الى 14,3 مليار دينار وبنسبة 0,88٪ فيما ارتفع على أساس سنوي بنسبة 2,92٪ مقابل يناير 2016. وواصل حجم الائتمان الممنوح للعقار تراجعه ليبلغ بنهاية يناير 7,74 مليارات دينار مقابل 7,75 مليارات دينار في ديسمبر 2016 وبتراجع على أساس سنوي بنسبة 3,6٪ ليستمر في حالة التذبذب منذ الأشهر الماضية. وسجلت إصدارات الدين العام بنهاية يناير الماضي زيادة قياسية لتبلغ مستويات 3,5 مليارات دينار بزيادة مليارى دينار وبنسبة 130٪ عن مستواها في بداية 2016 لتعادل بذلك 9,7٪ من الناتج المحلي. وتصاعدت وتيرة إصدارات الدين العام منذ ابريل الماضي بالتزامن مع عزم الحكومة تمويل عجز الموازنة عبر إصدار سندات محلية وتورق بنحو يبلغ مليارى دينار، لتبلغ الإصدارات الجديدة منذ ابريل 2,9 مليار دينار، فيما تبلغ المستحقة خلال نفس الفترة نحو 970 مليون دينار. من ناحية أخرى، ارتفعت الودائع الحكومية لدى البنوك المحلية 18,3٪ بعد سلسلة ارتفاعات دامت أربعة أشهر لتبلغ بنهاية يناير نحو 6,83 مليارات دينار عن مستواها في يناير 2016 البالغ 5,7 مليارات دينار. وسجلت الودائع الحكومية زيادة شهرية بالمقارنة مع ديسمبر 2016 بلغت 160 مليون دينار وبنمو نسبته 2,3٪

واصلت ودائع القطاع الخاص هبوطها للشهر الثاني على التوالي لتبلغ في يناير 2017 إلى 33,76 مليار دينار مقابل 33,96 مليار دينار لشهر ديسمبر بانخفاض 0,6٪، وعلى المستوى السنوي ارتفعت ودائع القطاع الخاص بنسبة 2,6٪ مقابل يناير 2016 والبالغة 32,89 مليار دينار.

يذكر ان ودائع القطاع الخاص سجلت في مارس الماضي ارتفاعا كبيرا بواقع 1,32 مليار دينار لتبلغ اعلى مستوياتها في 2016 عند 34,95 مليار دينار. وسجلت الاحتياطات الأجنبية لدى البنك المركزي نموا بواقع 11,5٪ لتبلغ 8,81 مليارات دينار، فيما سجلت تلك الاحتياطات مستويات 7,9 مليارات دينار في يناير 2016. وشهد إجمالي أصول البنوك تراجعا بنحو 168 مليون دينار لتسجل 60,2 مليار دينار بنهاية 2016. وبلغ إجمالي الموجودات الأجنبية للبنوك المحلية نحو 12,60 مليار دينار بتراجع طفيف عن مستواها بنهاية 2016.

وتراجع عرض النقد (ن2) بنحو بلغ 0,8٪ ليبلغ 35,3 مليار دينار مقابل 35,6 مليار دينار في نهاية 2016 الماضي، وبلغت قيمة المطالبات على القطاع الخاص نحو 36,2 مليار دينار فيما بلغت المطالبات على الحكومة نحو 3,5 مليارات دينار بنهاية يناير الماضي.

2,1 تريليون دولار خسائر متوقعة للجرائم الإلكترونية

المطيري: «البترول الوطنية» تشغل «الوقود البيئي» منتصف 2018

أحمد مغربي

نزار العدساني مكرما وفاء الزعابي بحضور محمد المطيري ومحمد حسين

قال الرئيس التنفيذي في شركة البترول الوطنية الكويتية محمد غازي المطيري ان نسبة الانجاز في مشروع الوقود البيئي وصلت إلى 81٪، لافتا إلى أن الشركة تعمل من الآن على التجهيز لأعمال التشغيل الفعلي في منتصف 2018.

حديث المطيري جاء على هامش تصريحاته للصحافيين خلال افتتاح مؤتمر الكويت الثالث لحماية أمن معلومات أنظمة التحكم الصناعية 2017، الذي تنظمه شركتا البترول الوطنية الكويتية

وإيكويت للبتروكيماويات تحت رعاية وزير الكهرباء والماء ووزير النفط عصام المرزوق.

وأوضح المطيري ان إغلاق مصفاة الشعيبة سيكون وفق ما هو مخطط في 30 مارس الجاري، مشيراً إلى أنه تم تقسيم المصفاة إلى 3 أجزاء، الأول خاص بخزانات النفط والمنتجات وستتم إعادة تشغيلها لتنضم إلى مصفاة ميناء عبدالله، والجزء الثاني خاص بمرفأ التصدير وسيجرى اعادة تأهيله لاستخدامه لتصدير المنتجات، اما الجزء الثالث فهو خاص بوحدات التشغيل الرئيسية في المصفاة وسيتم بيعها بالكامل.

إغلاق «الشعيبة» في 30 مارس.. وعروض مالية للشراء تتم دراستها

وحول بيع مصفاة الشعيبة، قال المطيري ان الشركة تلقت مؤخرا بعض العروض المالية الجدية لشراء كامل وحدات المصفاة، ويتم حاليا دراسة تلك العروض التي جاءت من سريلانكا ونيجيريا إضافة إلى شركة أميركية ولكن كل تلك العروض لم ترق للعرض النهائي حتى الآن.

وذكر ان بعض الوسطاء المحليين تقدموا بشراء المصفاة لإحدى الجهات الخارجية، وتتم دراسة ذلك العرض.

وتوقع المطيري في كلمته خلال افتتاح المؤتمر، أن تصل الخسائر الناتجة عن الجرائم الإلكترونية خلال الفترة من العام 2016 حتى 2019 إلى 2,1 تريليون دولار على مستوى العالم.

وبين انه في عام 2015 فقط أحدثت الجرائم الإلكترونية على مستوى العالم خسائر سنوية تراوحت بين 500 مليار وواحد تريليون دولار.

ولفت الى أن الشبكة الرقمية تجلب تحديات ومخاطر جديدة أيضا وتفتح الباب واسعا لخلق أعمال مرتبطة بأمن المعلومات ويمكن للقراصنة ومجرمي الإنترنت استغلال الفرصة لإحداث ضرر بالنظم الصناعية الحيوية ودخول الشبكات الداخلية لسرقة وتغيير معلومات حساسة وهويات بهدف جني أرباح غير قانونية.

وبين ان هذه التهديدات حقيقية وتتزايد «ويكفي النظر في بعض الهجمات التي وقعت مؤخرا في دول مجلس التعاون وأوروبا والولايات المتحدة حيث تمت سرقة ملايين من كلمات المرور وزرع فيروسات فيما يزيد على 40 ألف جهاز كمبيوتر وأجبر الكثير من المنشآت الصناعية على الإغلاق».

العدساني: إصدار قوانين تعزز من جاهزية القطاع النفطي في التعامل مع المخاطر

شدد الرئيس التنفيذي لمؤسسة البترول الكويتية نزار العدساني على وجود حاجة ملحة لإصدار قوانين جديدة تساعد في تعزيز آليات جاهزية القطاع النفطي للتعامل مع المخاطر وتشجع أجواء المشاركة بالمعلومات بشكل أكبر بين الحكومة والقطاع الخاص.

وقال ان أمن المعلومات هو التحدي الأكبر في المستقبل، مشيرا الى ان هذا التحدي يتزايد مع دخول جميع أنواع التكنولوجيا المتقدمة في برامج أنظمة التحكم الصناعية في الكويت ودول مجلس التعاون الخليجي.

واضاف العدساني: «إننا نعيش اليوم في عصر المعلومات الرقمية وأصبحنا فيه متصلين بشكل أكبر من أي وقت مضى، الأمر الذي يتطلب منا العمل معا بشكل أكبر من أي وقت لانتهاز الفرص ومواجهة تحديات العصر».

وقال: تكمن المفارقة الكبيرة في عصرنا هذا في أن التكنولوجيا التي تمكننا من تحقيق فوائد عدة للمجتمع يمكن لها أيضا أن تستخدم في تقويضنا وإلحاق الضرر الكبير في البنى التحتية وتقدمنا وأمننا حيث يستهدف قراصنة المعلومات نفس التكنولوجيا التي تساهم في تحقيق التقدم في المجالات الصناعية.

واشار الى ان الكثير من البنى التحتية الحساسة في الأنظمة الصناعية تعمل على شبكات متصلة بالإنترنت وهو الأمر الذي يمنح صلاحيات وتسهيلات واسعة ولكنه كذلك يعرض لمخاطر وتحديات حيث تفتح قرصنة المعلومات نقاط الضعف في نظم المعلومات وهي تحديات تتنامى مع تقدم تكنولوجيا المعلومات.

تعمل على تشفير البيانات الحكومية وحمايتها من الاختراق

«ديلويت»: 4 دول خليجية تتجه لتطبيق تقنية «بلوكتشين»

توقع تقرير صادر عن «ديلويت» انتشار تقنية بلوك تشين «Blockchain» أو تقنية سلسلة الثقة على نطاق واسع في دول مجلس التعاون، حيث يحتمل إقبال القطاع العام عليها، مما سيوفر 3,5 مليارات دولار من التسريبات خلال العامين المقبلين، وذلك باستخدام إدارة الهوية القائمة على هذه التقنية لصرف الرعاية الاجتماعية.

وأشارت «ديلويت» إلى أن هناك 4 من أصل 6 دول بمجلس التعاون ستقوم بتجربة هذه التقنية في تطبيق الهوية الرقمية على المستوى الحكومي المحلي أو الوطني، وسيتم إدراج 10 ملايين سجل شخصي على Blockchain على مدار العام الحالي.

كما اوضح التقرير ان دول الخليج، بحسب بعض التقديرات، تنفق ما يزيد على 150 مليار دولار تراكميا على مجموعة متنوعة من برامج الرعاية الاجتماعية لمواطنيها، ويتم اهدار جزء كبير من هذا المبلغ في الغش وعدم الكفاءة التشغيلية، مثل الاختلاسات وارتفاع الانفاق على الترف المبالغ به.

ما هي الـBlockchain؟

وتقنية Blockchain هي عبارة عن سجل علني مشفر وآمن، من خلال سلسلة قوية وطويلة من البيانات المشفرة والموزعة على الملايين من أجهزة الكومبيوتر والأشخاص حول العالم. وتسمح هذه التقنية لأطراف كثيرة بإدخال المعلومات والتأكد منها، علما أن كل جهاز كومبيوتر أو جهة في هذه السلسلة يملك نفس المعلومات، وإذا تعطل جزء منها أو تم اختراقه لا يؤثر على باقي السلسلة.

«الأهلي» يغير الهدف من تملكه 7,5٪ من أسهم «عقار للاستثمارات»

أفاد البنك الأهلي الكويتي برغبته في تغيير الهدف من التملك لعدد 17,6 مليون سهم بنسبة 7,5٪ في شركة عقار للاستثمارات، علما بأن ملكية البنك الأهلي في الشركة هي 13٪ بحسب بيانات البورصة.

وأوضح في بيان للبورصة أمس، أن ذلك بسبب التخارج من الأسهم التي آلت ملكيتها نتيجة سداد لمديونية البنك.

يذكر أن أكبر مالك في شركة عقار هي مؤسسة الشال للتجارة العامة وشركتها التابعة بنسبة 29,5٪.

خدمات عقارية متكاملة

الإنماء شركة الإنماء العقارية
AL-ENMA'A REAL ESTATE CO. ERESCO

الجمعية العامة العادية
للسنة المالية المنتهية في 31 أكتوبر 2016

يتشرف مجلس إدارة شركة الإنماء العقارية (ش.م.ك.ع) بدعوة السادة المساهمين الكرام لحضور اجتماع الجمعية العامة العادية للسنة المالية المنتهية في 2016/10/31م والمقرر عقدها يوم الخميس الموافق 2017/3/30 في تمام الساعة الحادية عشر والنصف صباحاً بمقر الشركة الكائن فى الكويت - المرقاب - شارع عبد الله المبارك - برج الانماء - الدور السابع، وذلك لمناقشة البنود المدرجة في جدول الاعمال التالي :

جدول أعمال الجمعية العامة العادية للسنة المالية المنتهية في 2016/10/31

1. سماع كلا من تقرير الحوكمة وتقرير لجنة التدقيق والمخاطر عن السنة المالية المنتهية في 31 أكتوبر 2016 والمصادقة عليهما.
2. سماع تقرير مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في 2016/10/31 والمصادقة عليه.
3. سماع تقرير مراقبي الحسابات عن السنة المالية المنتهية في 2016/10/31 والمصادقة عليه.
4. سماع تقرير هيئة الفتوى والرقابة الشرعية عن السنة المالية المنتهية في 2016/10/31 والمصادقة عليه.
5. مناقشة البيانات المالية المجمعة عن السنة المالية المنتهية في 2016/10/31 والمصادقة عليها.
6. سماع تقرير الجهات الرقابية بأي مخالفات رصدتها وأوقعت بشأنها جزاءات على الشركة (إن وجدت).
7. الموافقة على التعاملات مع أطراف ذات صلة للسنة المالية حتى 2017/10/31.
8. الموافقة على توصية مجلس الإدارة بعدم توزيع أرباح عن السنة المالية المنتهية في 2016/10/31.
9. الموافقة على توصية مجلس الإدارة بعدم توزيع مكافأة للسادة أعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في 2016/10/31.
10. تفويض مجلس الإدارة بشراء أو بيع أسهم الشركة بما لا يتجاوز 10% من عدد أسهمها، وذلك وفقاً لمواد القانون رقم 7 لسنة 2010 ولائحته التنفيذية وتعديلاتهما.
11. استخراج الزكاة وفقا لطريقة صافي رأس المال العامل وطبقا لمعايير بيت الزكاة.
12. إخلاء طرف السادة أعضاء مجلس الإدارة وإبراء ذمتهم عن كل ما يتعلق بتصرفاتهم المالية والقانونية عن السنة المالية المنتهية في 2016/10/31.
13. انتخاب مجلس إدارة للدورة الجديدة التاسعة (2017-2019).
14. تعيين أو إعادة تعيين هيئة الفتوى والرقابة الشرعية للسنة المالية التي ستنتهي في 2017/10/31 وتفويض مجلس الإدارة بتحديد أتعابهم.
15. تعيين أو إعادة تعيين مراقبي الحسابات بالقائمة المعتمدة بأسماء مراقبي الحسابات لدى هيئة أسواق المال مع مراعاة مدة التغيير الالزامي للسنة المالية التي ستنتهي في 2017/10/31 وتفويض مجلس الإدارة بتحديد أتعابهم.

لذا يرجى من السادة المساهمين الكرام المقيدين بسجلات الشركة والراغبين في الحضور أو من ينوب عنهم مراجعة السادة / الشركة الكويتية للمقاصة في مبنى برج أحمد - الدور الخامس وذلك لاستلام بطاقات الدعوة وجدول الأعمال.

مجلس الادارة

تلفون: 22203800 - 1866667 فاكس: 22203966 www.enmaa.com